الصباح الاقتصادية
16
العدد 1766 - السنة السادسة
الإثنين 19 ربيع الاول 1435 - الموافق 20 يناير 2014
Monday 20 january 2014 - No.1766 - 6th Year

### أغلقت على ارتفاع في مؤشريها «السعري» و«الوزني» وانخفاض «كويت 15»

# محللون: المضاربات والأسهم الصغيرة تسيطران على أداء البورصة في الربع الأول

■ السلطان: ارتفاع أداء السوق بسبب الزيادة في الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية خاصة للشركات التشغيلية

صلاح السلطان

ارتفاع عملية المضاربة في السوق

نايف العنزي

■ العنزي : الوضع المضاربي مستمر وسط عمليات من جني الأرباح والتجميع نظراً لتدني المستويات السعرية لكثير من الأسهم

«كونا»: توقع محللون ماليون كويتيون أن تهيمن ثلاثة عوامل على مجريات تداولات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» خلال الربع الأول من عام 2014 هي المضاربات والتباين والأسهم الصغيرة متدنية القيمة.

وقال هؤلاء المحللون لـ « كونا» امس ان السوق يشهد منذ بداية تداولات شهر يناير الجاري استقرارا ملحوظا على عموم الاسهم المدرجة مشفوعا ببعض المحفزات الفنية المتقطعة خاصة من اسهم الشركات التشغيلية في قطاعي الخدمات والاستثمار.

ولفتوا الى ان الربع الاول قد يشهد دخول بعض صناع السوق حال بدء الافصاح عن بيانات الشركات المدرجة عن اعمالها في العام الماضي لا سيما البنوك التي عادة ما تكون سباقة في هذا المضمار ما قد يحرك اسهمها والشركات التابعة لها ويسهم في ارتفاع حجم السيولة النقدية.

من جهته توقع المحلل المالي صلاح السلطان ان يشهد الربع الأول من عام 2014 طفرة في الاداء بسبب الزيادة في الانفاق الحكومي على المشروعات التنموية خاصة للشركات ذات الاداء التشغيلي ما يفتح الباب امام الانتقائية على تلك الاسهم املا في حصد الارباح السريعة.

وأضاف السلطان أن المضاربات ستكون أشد ضراوة خلال هذه الفترة وقد تستهدف الاسهم الصغيرة دون الـ100 فلس والتي تحرك مجريات الاداء منذ العام الماضي متوقعا تحسن منوال حركة السوق بصورة تدريجية الى ان تتضح الرؤى حول الوضع الاقتصادي العام.

من جانبه قال المحلل المالي نايف العنزي ان الوضع المضاربي هو من سيسيطر على الأداء وسيسير السوق على هذه المنهجية وسط عمليات من جني الارباح والتجميع نظرا لتدني المستويات السعرية لكثير من الاسهم ما يعطي انطباعا بان السوق على ارتفاع.

وأضاف العنزي ان الاسعار المرتفعة على بعض الاسهم خاصة القيادية ستعود الى مستوياتها الطبيعية ما يدل على ان المستفيدين من تضخيم القيم السوقية هم من يتحكمون في مسار الأداء من اجل مصلحتهم ولتصريف اسهمهم.

بدوره توقع المحلل المالي عدنان الدليمي ان يشهد الربع الأول ارتفاعا ملحوظا في السيولة اضافة الى تحسن اداء الشركات وقيم الاصول خاصة اسهم الشركات العقارية التي ستتعزز بعمليات شرائية ورغبة في اثبات التواجد بين القطاعات القائدة في السوق.

وقال الدليمي ان بعض الشركات ستشهد في هذه الفترة تسويات قوية كما ان المؤشرات التمويلية على المحافظ المالية والصناديق الاستثمارية تدل على انها ستعود بالنفع على موازنة الشركات ما يعني خروجها من دائرة الخسائر الى منطقة الارباح.

يذكر ان مجريات جلسة شهدت مزيجا من التباين وجني الارباح على الأسهم الرخيصة والقيادية معا انتظارا للبيانات المالية للعام الماضي والتي من المتوقع أن تشهد بعض منها افصاحا قريبا ما حرك مجريات السوق ليرتفع المؤشر الى 33ر9 نقطة ويغلق عند مستوى 7699 نقطة، من جانبه قال «محد نصار» محلل أسواق المال أن حالة التذبذب الإيجابي للسوق استمرت لليوم الثاني على التوالي وسط ارتفاع ملحوظ في السيولة التي اتجهت بشكل كبير إلي الأسهم المضاربية الواعدة، و بالإشارة هنا إلي قيم التداول التي سجلها السوق في آخر جلستين فهي تعد أعلى قيم تداول للسوق منذ أكتوبر الماضي وهوومؤشرهام وإيجابي لبدء مرحلة التعافي في السوق وقد نشهد نشاطا إيجابيا خلال الأيام المقبلة.

وكان من الملاحظ انخفاض القيمة النقدية المتداولة التي بلغت 38ر6 مليون دينار تمت عبر 8152 صفقة علاوة على ان اسهم الشركات الخليجية وتحديدا اسهم شركات الاسمنت كانت محط انظار المستثمرين كما كان للشراء في فترة المزاد الفضل الكبير في اغلاق السوق في المنطقة الخضراء.

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولاته على الجلسة السابقة بتراجع نسبته 25.3 في المئة .

على الجانب الآخر، جاءت القيم متراجعة إلى 38.8 مليون دينار، مقابل 50.2 مليون دولار في الجلسة الماضية بتراجع نسبته 22.8 في المئة .

وبالنسبة للصفقات فبلغ عددها عند الإغلاق 8251 صفقة مقابل 9591 صفقة في الجلسة السابقة لتتراجع بنسبة 14 في المئة .

وأشار نصار إلى انخفاض مؤشر كويت 15 و إرتفاع طفيف للمؤشر الوزني أنه من الممكن أن يكون ذلك راجع إلى عمليات خروج من الأسهم القيادية وتحول السيولة للأسهم الرخيصة التي قد تشهد ارتفاعات مع عودة السيولة والنشاط إلى السوق.

استطاع سهم «المستثمرون» أن يتصدر قائمة أنشط تداولات البورصة الكويتية على مستوى الكميات والقيم، حيث بلغ حجم تداولاته في نهاية تعاملات 121.9 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 599 صفقة حققت قيمة تداول بحوالي 3.5 ملايين دينار، مع تراجع للسهم عند مستوى 27.5 فلسا.

متصدر التراجعات

تصدر سهم «زيما» قائمة أعلى ارتفاعات بالبورصة وذلك بعد أن ارتفع عند الإغلاق بنسبة 7.9 في المئة بإغلاقه عند مستوى 136 فلسا، تلاه سهم «أولى تكافل» بنمو 7.8 في المئة وسعر 138 فلسا، وحل بالمرتبة الثالثة سهم «ايفا فنادق» بارتفاع 7.7 في المئة وسعر 280 فلسا.

أما عن أكثر الأسهم تراجعا بجلسة فكان سهم «الأنظمة» بنسبة تراجع 9.8 في المئة ليغلق عند مستوي 415 فلس تلاه سهم «فيوتشر كيد» بانخفاض نسبته 8.3 في المئة بإغلاقه عند مستوى 110 فلوس، تلاه سهم «مراكز» بتراجع 6.5 في المئة ، ومستوى سعري 57 فلس.

وأوضح المحلل أنه بعد تسجيل السوق خلال عام 2013 ارتفاعاً بنسبة 28 في المئة للمؤشرالسعري و ارتفاعا بنسبة 41 في المئة لقيم التداول فسيكون من الضرورة مراقبة مؤشرات السيولة لأنها تعطي ثقة وصورة أكثر وضوحا لما سيتجه له المضاربين خلال الأيام القادمة خاصة أننا شهدنا تحسسنا ملحوظا للعديد من الشركات من خلال إعلانات النتائج المالية للربع الثالث وقيام شركات أخرى بعمل تسويات للمديونات مما سينعكس إيجابا على تداولات الربع الأول من العام الحالي.

وبالنسبة لقطاعات السوق فقد جاء أدائها على ارتفاع مؤشرات 8 قطاعات من أصل أربعة عشر مُدرجة بالبورصة يتصدرها قطاع «صناعية» بنمو نسبته 1.22 في المئة تلاه قطاع «رعاية صحية» بمكاسب 1.2 في المئة ، وحل ثالثاً قطاع «التأمين» بارتفاع 1.11 في المئة ، وعن التراجعات فقد بلغ عددها 4 قطاعات بصدارة قطاع «تكنولوجيا» بتاجع نسبتة 4.33 في المئة ، تلاه قطاع «سلع استهلاكية» بخسائر 0.83 في المئة ، وحل ثالثاً قطاع «البنوك» بتراجع 0.15 في المئة ، واستقر قطاع «أدوات مالية»، وقطاع «منافع».

■ الدليمي : ارتفاع السيولة وتحسن أداء الشركات وقيم أصول قطاع العقار سيعززان عمليات شرائية ورغبة في اثبات التواجد بالسوق

عدنان الدليمي

■ أسعار الأسهم القيادية المرتفعة ستعود إلى مستوياتها الطبيعية بعد إعلان الشركات عن نتائجها المالية

ارتفاع في المؤشرين السعري والوزني بواقع 33ر9 و21ر0 نقطة على التوالي في حين انخفض «كويت 15» بواقع 38ر2 نقطة.

وبلغت قيمة الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 38ر6 مليون دينار كويتي بكمية أسهم بلغت نحو 526 مليون سهم من خلال عدد صفقات بلغ 8152 صفقة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني جلسة على ارتفاع نسبته 0.05 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 452.10 نقطة ليضيف لرصيده مكاسب 0.21 نقطة، اما عن مؤشر «كويت 15» فقد جاء على تراجع في نهاية التعاملات بنسبة 0.22 في المئة مغلقاً عند مستوى 1060.59 نقطة ومكاسب 2.38 نقطة.

تراجع بحركة التداولات

شهدت جلسة تراجع بحركة تداولات البورصة، حيث بلغ حجم تداولات 529.7 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 709 ملايين سهم في

# المدعج : حريصون على فك التشابك بين «التجارة» و«هيئة أسواق المال»

عبدالمحسن المدعج

«كونا»: أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج حرص الوزارة على فك التشابك بينها وبين هيئة أسواق المال الكويتية لاسيما ما يتعلق بالرقابة على الشركات المدرجة.

جاء ذلك في تصريح مقتضب لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» عقب اجتماع الوزير المدعج امس مع وفد هيئة أسواق المال.

وقال المدعج الذي يترأس لجنة سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أن الوزارة حريصة على فك هذا التشابك في ما يتعلق بالرقابة على الشركات المدرجة لما يصب في صالح تحقيق العدالة والشفافية لعموم المستثمرين.

واضاف أن الاجتماع ناقش عددا من الامور في مقدمتها آخر مستجدات تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» مؤكدا السعي لحل اية معضلات امامها.

# 681 ألف دينار أرباح «جيران» خلال تسعة أشهر

اعلنت امس شركة جيران القابضة «جيران ق» عن بياناتها المالية المرحلية للتسعة أشهر المنتهية في 30 نوفمبر 2013 محققة ارباحا بلغت 681.8 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2.02 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2012، بتراجع في الأرباح بحوالي 66.3 في المئة . وبلغت أرباح الشركة في الربع الثالث المنتهي في 30 نوفمبر الماضي 23.3 الف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 864.8 ألف دينار للربع المماثل من عام 2012، بتراجع في الأرباح بحوالي 97.3 في المئة . وتضمن تقرير مراقبي الحسابات على أسس النتيجة المتحفظة الآتية: – كما هو مبين في إيضاح رقم «16» حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة ، لم تقم المجموعة بتسجيل غرامات تأخير على إحدى مشاريع شركة الخليج المتحدة للإنشاء – ذ.م.م. «شركة تابعة» بمبلغ 12.788.629 دينارا كويتيا والمتمثلة في نسبة 10 في المئة من قيمة المشروع البالغ قيمته 127.886.287 دينارا كويتيا وهي الحد الأقصى للغرامات طبقا للعقد المبرم مع مالك المشروع نظرا لتأخر الشركة التابعة في الإنتهاء من أعمال العقد والذي انتهى تعاقديا كما في 29 مايو 2013 ولم يتم تمديد الفترة الزمنية المتعاقد عليها للمشروع حتي تاريخ المعلومات المالية المرحلية المجمعة. فيما لو قامت المجموعة بتسجيل مخصص غرامات تأخير لنتج عن ذلك تخفيض صافي ربح المجموعة بمبلغ 12.788.629 دينار كويتي ، وانخفاض في حقوق الملكية بمبلغ 12.788.629 دينار كويتي.

### لتعزيز الاطمئنان إلى سلامة اللائحة التنفيذية للقانون

# الصالح : شخصيات استشارية لدراسة لائحة صندوق «دعم الأسرة»

أنس الصالح

■ أسس بغرض شراء الأرصدة من البنوك لصالح المواطنين من دون فائدة

«كونا»: اعلن وزير المالية انس الصالح عزم الوزارة عقد اجتماعات مكثفة بمشاركة شخصيات استشارية محايدة ذات خبرة واختصاص في الشؤون المالية والمصرفية والقانونية من اجل تعزيز الاطمئنان الى سلامة اللائحة التنفيذية لقانون صندوق دعم الاسرة.

واضاف الوزير الصالح في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان من شان عقد هذه الاجتماعات تعزيز تطابق اللائحة التنفيذية للصندوق مع احكام القانون «وذلك دون اي خروج عن اطاره نصا وروحا».

يذكر ان «صندوق دعم الاسرة» أنشئ وفقا للقانون رقم «104» لسنة 2013 حيث جاء في تعريفه ضمن المادة الاولى من القانون انه «صندوق تكون تبعيته لوزارة المالية بغرض شراء الارصدة المتبقية بدون احتساب الفائدة –في تاريخ سريان القانون– من القروض الاستهلاكية والمقسطة لمن يرغب من المواطنين الممنوحة لهم من البنوك التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابتة بدفاتر وسجلات الجهات المذكورة قبل تاريخ 2008/3/30 حتى وان تمت اعادة جدولتها بعد هذا التاريخ لدى الجهات المشار اليها في المادة».

ونصت المادة الثالثة منه على بعض النقاط المهمة منها «أن يتولى الصندوق القيام بتلقي طلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذا القانون وشراء الارصدة المتبقية من القروض بدون احتساب فائدة على المواطنين وتقسيط رصيد القرض المتبقي على العميل المدين بدون فوائد على اقساط متساوية على ان يترك الخيار للعميل بتحديد نسبة الاستقطاع الشهري من صافي دخله وبما لا يجاوز 15 سنة». وجاء في المادة الرابعة منه ان «تتولى البنوك ادارة القروض نيابة عن الدولة بدون اجر وتحصل اقساطها لحساب الاحتياطي العام للدولة وفقا للاجراءات» في حين نصت المادة الخامسة على انه «يجوز لجميع العملاء المستفيدين من الصندوق الحصول على قروض جديدة او تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بالتقسيط للسلع والخدمات وذلك في حالة زيادة النسبة المتبقية للعميل من دخله الشهري المستمر عن القسط الشهري المستحق للصندوق وكافة التزامات العميل الاخرى».

# أقتصاديون : الأسواق الامريكية والأوروبية تستقطب رؤوس الأموال الكويتية المهاجرة

توقع محللون ان تشهد السوق الكويتي مزيدا من الهجرة للأموال فى الفترة القادمة ، وان يكون الاستثمار في الاسواق الاوربية والأمريكية هدف للخليجين والكويتيون خلال 2014 .

واختلف المحللون مابين السوق الامريكي والأسواق الأوربية فى توجهة الخليجين والكويتيون اليها فى الفترة القادمة حيث قال فريق منهم بان الوجهة الاولى للاموال المهاجرة من قبل الكويتيين والخليجيين الى السوق الأمريكي.

فيما يرى فريق آخر ان السوق الاوروبية ستكون هي الوجهة الاكثر قبولا كونها اكثر تنوعا حيث باتت افضل الاسواق العالمية من حيث الاداء بعد ان استطاعت ان تستوعب ازمتها المالية على الرغم من معاناة بعض الدول ضمن الاتحاد الاوروبي.

وقال ابراهيم الفيلكاوي الاستشاري الاقتصادي ومحاضر التحليل الفني بمركز الدراسات المتقدمة والتدريب ان الاسواق العالميه «والأمريكية» على الأخص لازالت تحقق ارتفاعات جيده بينما لازال السوق الكويتي رهين بعض الامور السياسيه و الاتفاقات الخفيه التي لايعلمها كثير من المتداولين.

وقال «الفيلكاوي» «يجب ان ننوه ان موضوع هجرة رؤوس الأموال من السوق الكويتي الى الأسواق العالمية مرصود من خلال المتبعين والمهتمون بالشأن الكويتي الاقتصادي منذ فترة كبيرة.

وأشار «الفيلكاوي» الى ان هذه الهجرة لرؤوس الأموال لم تكن على مستوى السوق المالي فقط بل تم رصدها فعلى مستوى قطاعات اقتصادية أخري واولها تداولات العقار بالكويت .

اضافه الى ذلك ان السوق الكويت ورغم رخص اسعار اسهمه الا انه لا يتميز بالوضع الاستثماري بل المضاربي الساخن والسريع وقصير الاجل.

مبررا ذلك خلال الفترة الماضية بانه بسبب مايعلنونه المواطنين من اللعب باسعار العقار ولا اقول الارتفاع يعانونه من اللعب .

اما على الصعيد البورصوي قال «الفيلكاوي» أن الهجرة لتلك الأموال بسبب تنافر الكثيرين من العبث الذي يحدث بالسوق الكويتي من تخبط بالقوانين عدم وجود حماية لمستثمرين.

بالإضافة الى عدم وجود قوانين لمعاقبة مجالس ادارات الشركات التي تخذل مساهميها او التي تتسبب في ضياع حقوق المساهمين والامثله كثيره. مشيرا الى ان القوانين الحاليه بالسوق الكويتي تشجع على السرقه وليس الاستثمار ومثال ذلك الاكتتابات التي تم الاعلان عنها في خلال الفترة الماضية واختفت عن الوجود . واختتم حديثه بقوله اننا نؤكد ان الأموال المهاجره قد عادت الى السوق الكويتي ولو بشكل مؤقت للحصول على فرصه مضاربيه جيده لها في الوقت الحالي ثم بعد ذلك لكل حادث حديث ومع عودتها فان كثير من المضاربين قد يستفيدون من عودتها وننصح المتابعين بالاستفاده من هذه الفرصه قدر المستطاع والقرار لهم.

وقال أمير المنصور المحلل باسواق المال ومدير الأصول بشركة الاستثمارات الصناعية ان موضوع هجرة رؤوس الأموال من الكويت وعلى الأخص السوق الكويتي الى الأسواق العالمية يتلخص في ان المستثمرين ذوي الملاءة المالية يبحثون عن انتهاز الفرص التي تأتي لهم بعائد قوي في أقرب وقت ممكن .